الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2025/11/12

كلمة وزير المالية ياسين جابر
في افتتاح المنتدى العربي للمالية العامة والموازنة.
بيت الأمم المتحدة – بيروت

أصحاب المعالي الوزراء،
سعادة الدكتور مراد وهبة، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا بالإنابة،
الأستاذ إدوار بيغبيدير، المدير الإقليمي لليونيسف لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،
الزملاء الأعزاء،
الحضور الكريم،

يسعدني أن أرحّب بكم جميعاً في بيروت، في افتتاح المنتدى العربي للمالية العامة والموازنة، الذي يجمعنا على مدى يومين من الحوار البنّاء وتبادل الخبرات، حول سبل تطوير إدارة المال العام وإعداد الموازنات بما يعزّز أولوياتنا التنموية الوطنية، ضمن إطار من الانضباط المالي والاستقرار الاقتصادي الكلي.

إن اجتماعنا هذا ينعقد في ظرفٍ بالغ الدقة تمرّ به منطقتنا، حيث تتقاطع التحديات الأمنية والسياسية مع ضغوطٍ مالية واقتصادية متزايدة، تترافق مع مطالب اجتماعية ملحّة وحاجات تنموية متجدّدة.

وقبل أقلّ من عام على لقائنا اليوم، كان وطننا لبنان يواجه تبعات حربٍ إقليمية مدمّرة خلّفت خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات، وفاقمت هشاشة اقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

لقد عانت منطقتنا، على مدى عقود، من تقلّباتٍ مزمنة وبيئاتٍ غير مستقرة أعاقت قدرتنا على التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، ودفعت بسياساتنا العامة إلى نمطٍ أقرب إلى إدارة الأزمات منه إلى صناعة الرؤى.

فكثيراً ما كانت أولوياتنا المالية تُرسم تحت ضغط الطوارئ الأمنية والتحديات الآنية، لا في ظلّ استقرارٍ يسمح بتخطيطٍ مستدام.

وزارة المالية – رياض الصلح – بيروت – لبنان
هاتف: 01-956000 مقسم: 1619 – فاكس: 01-982189
البريد الإلكتروني: rymafarah@gtmail.com

لكنّ اجتماعنا اليوم في بيروت يحمل بحدّ ذاته رسالة أملٍ واضحة: أنّ منطقتنا قادرة على النهوض من الأزمات نحو عقدٍ اجتماعي جديد، يقوم على استعادة ثقة المواطن بمؤسسات الدولة وقدرتها على إدارة المال العام بعدالة وكفاءة وشفافية.

أيها الحضور الكريم،

إن التحدي الذي يجمعنا في هذا المنتدى هو كيفية تعزيز مصداقية وفعالية السياسات المالية، بوصفها ركيزة الثقة في العمل العام.

لقد أثبتت التجارب أنّ التنمية لا تُبنى إلا على إدارةٍ رشيدة للمال العام، وأنّ الموازنة ليست مجرّد أداة محاسبية لتوزيع الاعتمادات أو ضبط النفقات، بل هي مرآةٌ لأولويات المجتمع وتجسيدٌ لتطلعاته.

فالمطلوب هو تحقيق توازنٍ دقيق بين حاجات اليوم ومسؤوليات الغد — بين الاستجابة الفورية للضغوط الاجتماعية، والحفاظ على الاستقرار المالي وضمان استدامة الدين العام.

ومن هنا، تبرز أهمية تحسين استهداف الإنفاق الاجتماعي، وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية، والاستثمار في رأس المال البشري، بوصفها ركائز أساسية لبناء اقتصادات أكثر صموداً وعدالة ونمواً.

وهذا التحدي ليس تقنياً فحسب، بل هو مسؤولية أخلاقية ووطنية عابرة للأجيال، لأننا نصوغ اليوم ملامح مستقبل أبنائنا. وفي لغة المالية العامة، تُختصر هذه المسؤولية بمفهوم واحد هو الاستدامة.

أيها السيدات والسادة،

إن الموازنة تقع في صميم العقد الاجتماعي، ولهذا بالذات تكتسب موضوعات هذا المنتدى أهميةً استثنائية.

وخلال اليومين القادمين، نتطلّع إلى حوارٍ مثمر وتبادلٍ للتجارب والخبرات الناجحة بين بلداننا الشقيقة، للاستفادة من أفضل الممارسات الإقليمية والدولية في إعداد الموازنات، وإصلاح المالية العامة، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة.

نأمل أن يشكّل هذا المنتدى خطوة عملية نحو ترسيخ التعاون العربي في هذا المجال الحيوي، وإرساء أسس مالية واقتصادية متينة تُسهم في بناء مستقبلٍ أكثر استقراراً وازدهاراً لشعوبنا جميعاً.

وفي الختام، أتوجّه بخالص الشكر إلى الإسكوا واليونيسف على دعمهما المتواصل لهذه المبادرة، وإلى جميع الوفود المشاركة على حضورهم والتزامهم بروح التعاون والعمل المشترك.

مرحباً بكم مجدداً في بيروت،

متمنياً لأعمال المنتدى كل النجاح والتوفيق،

ولمنطقتنا العربية دوام الأمن والازدهار.

المكتب الإعلامي